الأمم المتحدة
S/PV.4275
مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٧٥**
الجمعة، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٢/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بن مصطفى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كيروخمال
	أيرلندا	السيد كافانغ
	بنغلاديش	السيد تشودري
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد مانتاها
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كولومبيا	السيد أوكازيونس
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد فوكوني
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ويلسون

جدول الأعمال

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2001/45).

090201 090201 01-24528

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2001/45)

الرئيس (تكلم بالعربية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويعقد المجلس هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/45 التي تتضمن التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا، يلاحظ مع التقدير التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ (S/2001/45) والتقرير المستكمل اللاحق عما استجد من تطورات بشأن المسألة.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية، ويؤكد من جديد كذلك التزامه المستمر بالتوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع.

”وإن مجلس الأمن، إذ يكرر الإعراب من جديد عن تأييده القوي لاتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعه الطرفان في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601)، يرحب باتفاق السلام اللاحق بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (S/2000/1183) الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ (”اتفاق الجزائر العاصمة“) ويؤيده بقوة. ويثني على جهود منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس الجزائر وممثله الخاص، وكذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للدور الذي اضطلعوا به من أجل التوصل إلى اتفاق الجزائر العاصمة.

”ويشجع مجلس الأمن كلا الطرفين على مواصلة العمل نحو التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق الجزائر العاصمة، ويرحب كذلك في هذا الصدد بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ على المضي قدما في إنشاء منطقة أمنية مؤقتة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

”يعرب مجلس الأمن عن تأييده القوي للدور الذي يقوم به الأمين العام في مواصلة العمل على تنفيذ اتفاق الجزائر العاصمة، بما في ذلك عن طريق مساعيه الحميدة، ولجهود ممثله الخاص ولإسهامات كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”يلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح أن اتفاق الجزائر العاصمة يشمل آليات لتعيين ورسم الحدود المشتركة ولمعالجة المطالبات والتعويض، وأن الطرفين يتعاونان مع الأمين العام في هذه المسائل وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها. ويوجه المجلس عاجل

عناية الدول الأعضاء إلى أن الأموال الموفرة حتى الآن من أجل تعيين ورسم الحدود، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ بموجب القرار ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لا تزال بشكل واضح غير كافية لتغطية نفقات لجنة الحدود للاضطلاع بالعمل الموكل إليها بموجب اتفاق الجزائر العاصمة. والمجلس إذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت ماليا بالفعل، يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مزيد من الدعم لعملية السلام، بما في ذلك عن طريق المساهمات في الصندوق الاستئماني للتبرعات بغية مساعدة الطرفين على تعيين ورسم الحدود المشتركة بينهما بسرعة وفقا للقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ووفقا لاتفاق الجزائر العاصمة.

”يلاحظ مجلس الأمن مع التقدير الانتشار السريع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مما يسمح للطرفين بإعادة نشر وإعادة ترتيب قواتهما على النحو المقرر. ويعرب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات وللدول الأعضاء التي وفرت أصولا إضافية للبعثة.

”يحث مجلس الأمن الطرفين على التعاون على نحو كامل وعاجل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من أجل تنفيذ ولايتها، بما في ذلك عن طريق إعادة الانتشار الكاملة للقوات وفقا لاتفاق الجزائر العاصمة، وإنشاء ممر جوي مباشر بين أديس أبابا وأسمرة لكفالة حرية الحركة للرحلات الجوية للبعثة، وإبرام الاتفاقات اللازمة لمركز القوات، بما في ذلك تحديد مواقع الإقامة اللازمة للبعثة.

”يحث مجلس الأمن الطرفين كذلك على تسهيل الأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك عن طريق تبادل الخرائط الموجودة وأي معلومات ذات صلة أخرى مع الأمم المتحدة وإتاحتها لها. ويلاحظ مع القلق أن الألغام والأجهزة غير المنفجرة لا تزال تمثل الخطر المحدق بسلامة وأمن قوات البعثة والسكان في المنطقة الأمنية المؤقتة المزمع إنشاؤها وحولها. ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم بسخاء المنظمات غير الحكومية بالموارد والمهارات والخبرة الفنية في مجال إزالة الألغام حتى يمكنها، بالتنسيق مع البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مساعدة الحكومتين على الاضطلاع بهذه المهمة.

”يشجع مجلس الأمن كلا الطرفين على مواصلة ضبط النفس وتنفيذ تدابير بناء الثقة، ومواصلة إطلاق سراح المدنيين الذين لا يزالون معتقلين وعودهم الطوعية المنظمة تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وإطلاق سراح أسرى الحرب المتبقين وتيسير عودهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، والوفاء بالتزاماهما بموجب اتفاق الجزائر العاصمة بتوفير المعاملة الإنسانية من جانب كل منهما لرعايا الآخر وللأشخاص الذين ينتمون إليه من حيث أصلهم الوطني.

”يطلب مجلس الأمن إلى الطرفين كفالة استمرار الوصول الآمن دون عوائق للمساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها، وكفالة سلامة وأمن جميع أفراد البعثة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر أفراد المساعدة الإنسانية والمراعاة الدقيقة لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

''يسلم مجلس الأمن بأن آثار الحرب قد ألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين لإثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك عن طريق التشريد الداخلي وتدفق اللاجئين. ويحث الحكومتين المعنيتين على مواصلة إعادة توجيه جهودهما نحو إعادة بناء وتنمية كلا الاقتصادين، والعمل على تحقيق المصالحة بهدف تطبيع العلاقات بينهما، والدخول في تعاون بناء مع الدول المجاورة الأخرى في القرن الأفريقي، بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويحث كذلك على تقديم مساهمات من المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، دعما لجهود إعادة البناء في كلا البلدين.

''يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره''.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/4.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.